

اليد التركية في الجيب القطري



غسان إبراهيم
إعلامي سوري

قد ترى الدوحة في أنقرة بأنها جزء من ميزان القوة والتحالفات، إلا أنه ليس من مصلحتها العودة إلى الوراء، كذلك مستوى الثقة المتبادلة بين البلدين انخفض، فتركيا لم تكن متطلعة بصورة تفصيلية عن مدى استعداد قطر للدخول بمصالحة عربية، وقطر لم تكن على اطلاع مسبق على مواقف أردوغان المتذبذبة. فقطر التي لا ترغب بإغضاب أردوغان غير مستعدة أو قادرة على تحمل أعباء العودة إلى المقاطعة والانعزال.

كذلك أردوغان الذي بدأ بالتحذية بالإخوان المسلمين للثقب من الدول العربية، ذهب أبعد مما توقعته الدوحة، فمشروع الإخوان المسلمين المدعوم بالمال القطري والحضانة التركية، مههد باستعداد الجانب التركي لتقديم تنازلات على حساب الإخوان ومن الجيب القطري براغماتية أردوغان ستقلق الجانب القطري، الذي لا يزال يستثمر بالإخوان والحركات الإسلامية المنبثقة عنهم أو المتحالفة معهم، فإذا ذهب أردوغان حد التخلي الكلي عن الإخوان، سيجد القطريون أنفسهم في ورطة تبخر كل استثماراتهم في تركيا سواء كانت اقتصادية أو سياسية.

تعاني قطر من مخاطرة عالية وفي الاتجاهين، فبعد أن استثمرت العشرات من المليارات في تركيا، قد يجعل مجمل تخفيض مستوى السخاء استثماراتها في خطر على المدى البعيد. وإذا استمرت بتمويل حكومة أردوغان لن يقل مستوى المخاطرة، بل سيرتفع على المدى القريب لمستوى يرتقي للمقامرة.

المفقد القطري، كما كان في عيون أردوغان، قد يتحول مع التطورات السياسية في المنطقة إلى خيار عاجز عن تلبية الطلبات التركية التي لا تنقطع.

مقاربات قطر الجديدة للمشهد الإقليمي ستزيد من قلق أردوغان المعزول، فكلما اقتربت قطر من الدول العربية والتزمت بالمصالحة العربية كلما تراجع نفوذ أنقرة في المنطقة وأصبحت عاجزة ليس مالياً فحسب، بل سياسياً وعسكرياً. وتركيا المتركة عسكرياً في قطر، لا تملك القدرة لتحويل نفوذها العسكري إلى قاعدة انطلاق إلى المنطقة بعد المصالحة العربية، لقد أصبحت القاعدة العسكرية التركية مجرد نقطة عسكرية معزولة دون مغزى. كذلك ستشعر قطر بعبء استضافة هذه النقطة العسكرية التي لن تقدم أي خدمات بعد اليوم، ومع الوقت سيكون وجودها موضع شك، إذا استمرت المصالحة العربية في مسارها.

علاقة الود التي جمعت بين الطرفين في فترة سابقة لا تخلو من شكوك وريبة، فكلهما سار باتجاهات متعاكسة، لا تجمعهما إلا الضرورة. فإذا أزدت تركيا أن تكون صديقاً لكل العرب وأن تتصرف كدولة تحترم الجيرة لن تجد ما يجمعها مع قطر. ونفس الخيار أمام قطر إذا حافظت على المصالحة، لن تجد في تركيا ما يرغبها.

القاعدة العسكرية التركية ستفقد قيمتها التنفيذية، وستكون مجرد نقطة محيطة عملياً، ونموذجاً لمشاريع أردوغان الخارجية التي انتهت بالفشل.

ما جمع قطر بتركيا، يكاد ينتهي، والتغيير قادم إذا التزمت الدوحة بتفاهاتها العربية بمصادقية.

اعتمدت تركيا في السنوات الماضية على دعم مالي قطري في مغامراتها في المنطقة، وكانت اليد التركية لا تخرج من الجيب القطري لكثرة أزمات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الداخلية والخارجية. الوضع الصعب لقطر أيام المقاطعة العربية جعلها لا تتردد في مد الأترك بلا حدود وجعل إمكاناتها المالية متوفرة لحكومة حزب العدالة والتنمية. أما اليوم وبعد المصالحة العربية قد تظهر بعض الأصوات القطرية التي تطالب بعدم هدر المال في مشاريع واستثمارات وهمية في تركيا. وقطر ما بعد المصالحة ليست فقط غير مضطرة لدعم مغامرات أردوغان، بل غير قادرة أيضاً لاعتبارات داخلية وعربية.

إذا أرادت الدوحة مصالحة عربية كاملة ومستدامة، فالمنطق يقتضي وقف مشاركتها ودعمها لتدخلات الإيرانيين في الشأن العربي من جهة وتدخلات الأترك من جهة ثانية. ما يعني ضبط وتقليل أي استثمارات ودعم مالي لمشاريع أردوغان خصوصاً. وداخلياً، يبدو أن الاقتصاد القطري يعاني مالياً، مما يجعل الدوحة أكثر حذراً من وضع قدراتها المالية في دولة غير مستقرة كتركيا.

أردوغان القلق من الوضع الاقتصادي، لاسيما بعد أن أصبح اقتصاد تركيا خارج نطاق السيطرة، يحتاج إلى العشرات من المليارات لمعالجة الاقتصاد التركي، وبالتالي ضمان نجاحه في انتخابات 2023 قد لا يجد الجيب القطري مملوءاً بالمال كعادته.

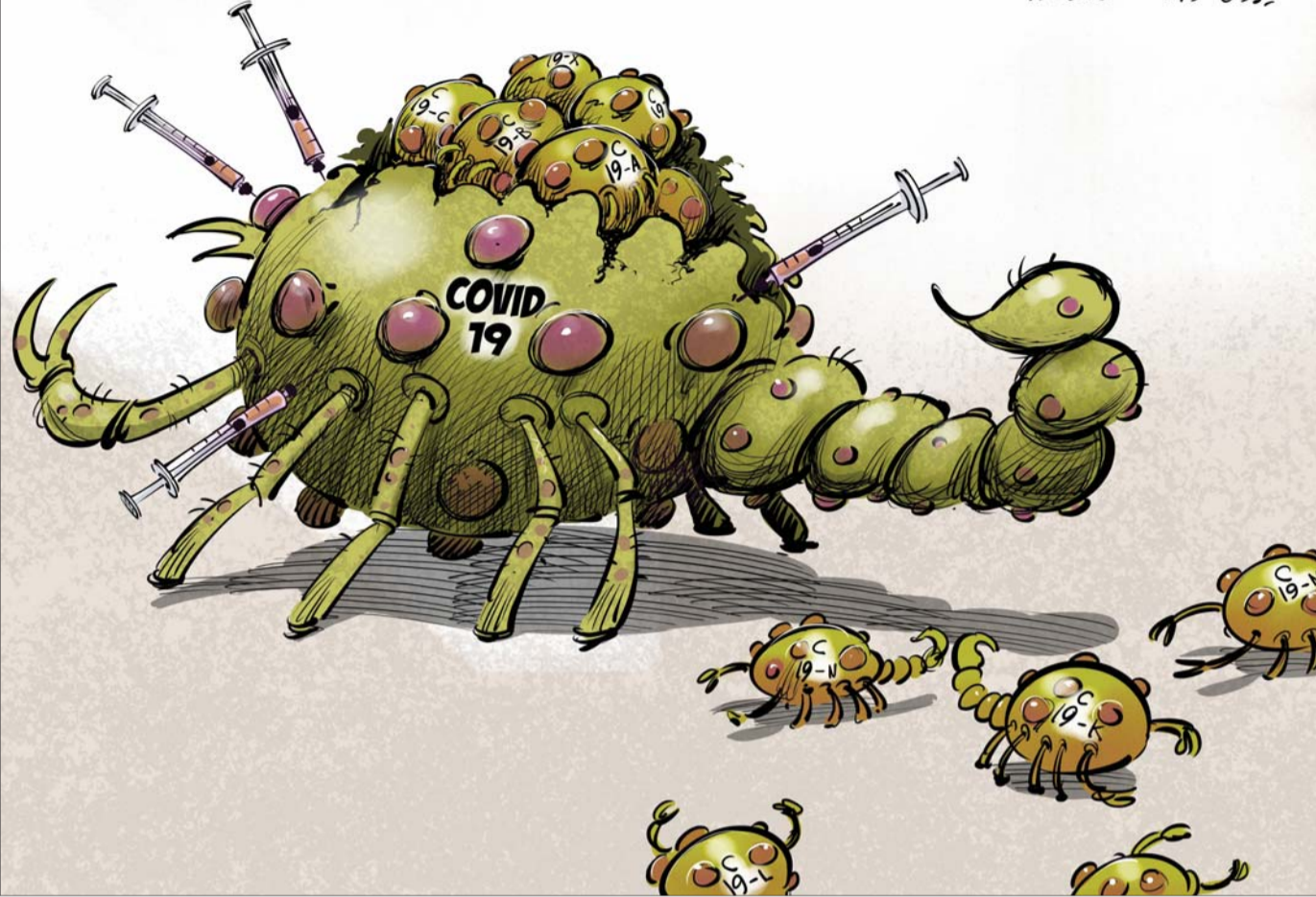
اقتصاد تركيا الذي بني على الاقتراض لا يمكن التوقع أن تتحسن عملته دون دفع القروض التي أصبح أغلبها تحت تصنيف القروض المتعثرة. وإذا طرق باب الدوحة، فأكبر ما قد تقدمه قطر مجرد وعود وتعهدات بالدعم المالي، ولكن دون تنفيذ. أردوغان العاجز عن إدارة أزمة الليرة التركية لن يحصل على مليارات قطر لهدرها في محاولات عديمة لإنقاذ عملته.

هناك حقائق جديدة رافقت التغيرات الإقليمية، ستجعل الأترك في ورطة ناجمة عن تراجع مصادر التمويل، ولاسيما بعد أن أهدر وزير المالية السابق بيرات البيرق، صهر الرئيس، حوالي 100 مليار دولار من احتياطات البنك المركزي التركي على إنقاذ الليرة دون جدوى.

تعلم الدوحة جيداً أن أي مشاركة بالدعم المالي للأترك لن تكون قادرة على ضمان توظيفها واستثمارها، والجميع يعلم أن الاعتماد على أردوغان لإدارة أي استثمار اقتصادي سيكون في نهاية المطاف في مربع الهدر. كما أن مغامرات أردوغان الخارجية مرتبطة بقدرته على تأمين الدعم المالي، واليوم يختلف عن أمس. فبعد أن كانت هذه المغامرات مكان

ترحيب من الجانب القطري المعزول عن العالم العربي، أصبحت الدوحة اليوم غير قادرة على تحمل تبعات هذه المغامرات ما قد يضعها في عيون الدول العربية والمجتمع الدولي على أنها بلد لا يحترم التعهدات، وعودة أي مقاطعة عربية لن تكون أقل شدة من السابق وربما لن تكون هناك فرص لمصالحات مستقبلية دون مصادقية.

العرب



فيروس كورونا وتواتره..

المناورات لا توقف تهاوي صورة النهضة

الجامعة، ويقوا في العاصمة بحثاً عن مواطن عمل لوجود كبريات الشركات والمؤسسات فيها.

ومع توسع دائرة الأزمة السياسية، وفشل أحزاب الحكم منذ 2011 في تحقيق أي تقدم في ملف التشغيل، تحول خريجو الجامعات إلى قوة معارضة للسلطة، وبالنتيجة لحركة النهضة التي ظلت خلال عشر سنوات شريكاً رئيسياً في الحكم وتتحمل في أذهان الناس فشل تجربة "حكومات الثورة" وعجزها عن توفير مواطن العمل والخدمات الضرورية.

وتاريخياً يكون سكان العاصمة، مركز الثقل السياسي، أقرب إلى معرفة تفاصيل معارك الأحزاب والكتل البرلمانية وفصائح الفساد والمحسوبية، وتنشط الإشاعات بشكل كبير وتتحول إلى مصدر خبر يشكل الرأي العام لفائدة هذا الحزب أو ذاك، مثلما يحصل الآن، حيث استفاد الرئيس قيس سعيد من الغضب الشعبي الواسع على منظومة الحكم وخاصة صورة البرلمان في زيادة شعبيته قبل أن يدخل بدوره دائرة التساؤلات في ضوء التسييريات من وراء الستار.

وليعب الإعلام دوراً كبيراً في خلق التوازنات السياسية وتحويلها إلى هذا الملف أو ذاك، ويمكن القول إن حركة النهضة هي الأكثر حساسية في معركة الإعلام بسبب رواج ملفات تتهمها بالفساد دون أن تقدر الحركة على نفي تلك الصورة بالرغم من تلويحها باللجوء إلى القضاء، في الوقت الذي تتحول تلك الصورة إلى أمر واقع سيكون له تأثير كبير في الانتخابات القادمة.

كما أن استمرار الأزمة السياسية، وخاصة المناورات التي تريح أصحابها الوقت على حساب استقرار البلاد وتعميق أزمتها الاقتصادية، يزيد في تراجع صورة الأحزاب الحاكمة وفي الواجبة للنهضة التي تنهم بإغراق البلاد في أزمة فراغ سياسي من أجل ربح معركتها مع قيس سعيد بشأن التاويلات الدستورية والفتاوى القانونية فيما تنتظر توافقات سريعة تخرج البلاد من حالة الفوضى السياسية وتبحث عن حلول عاجلة للوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وبدل البحث عن حلول للآزمات التي تحاصر البلاد تستمر حركة النهضة في لعبة المناورة دون وعي بالوقت الذي يستهدف تونس كما يستهدف صورة النهضة ذاتها في ضوء تهاوي شعبيتها وتراجع ثقة الشارع فيها.

مع توسع الأزمة السياسية والفشل في تحقيق تقدم في ملف التشغيل تحول خريجو الجامعات إلى قوة معارضة للسلطة وبالنتيجة لحركة النهضة التي ظلت خلال عشر سنوات شريكاً رئيسياً في الحكم



اتخذ الإسلاميون موقف الحيداء في المعارك الاجتماعية المهمة خاصة لدى فئات الشباب (الاحتجاجات الخاصة بالتشغيل في مواقع النفط والغاز والفوسفات، والمطالب الاجتماعية التي تتعلق بالتنمية المحلية).

وتريد حركة النهضة أن تلعب دوراً مزدوجاً، فهي مع الحكومة ومؤسسات الدولة كونها حزبا مشاركا في الحكم، وفي نفس الوقت تظهر دعمها للمطالب الاجتماعية للناس، لكنه دعم لا يتجاوز البيانات والتصريحات الهادفة لتسجيل الحضور، وهو ما أدى إلى بحث الشباب عن أطر جديدة لتبني مطالبهم

ووجودها انيا في التسييريات التي تتشكل تحت مظلة الرئيس قيس سعيد، لكن حماسهم بدأ يفتر في ظل اكتفاء رئاسة الجمهورية بإطلاق الوعود وعجزها عن مغادرة مربع الحملة الانتخابية إلى فرض واقع خادم لمئات الآلاف من الشباب الذين انتخبوا سعيد واستمروا بالدفاع عنه في خلافه مع النهضة وبقية أحزاب الحكم.

وبالنتيجة، فإن مختلف الفاعلين السياسيين ما زالوا يتعاطون مع أزمات الجهات بمنطق المعارضة الذي يركز جهوده على نقد الآخرين وتشويههم وتقديم نفسه كبديل، لكن حين نتاح له الفرصة يعجز عن مغادرة مربع المعارضة ولعب دور الحزب الحاكم الذي عليه توفير الخدمات والمشاريع للناس، بما يوفر مواطن عمل قارة، وعدم الاكتفاء بالدور الخيري القائم على توزيع المساعدات والهبات مجهولة المصدر على أنصاره وناخبيه.

وإذا كانت حركة النهضة تحافظ إلى الآن على نفوذها في مراكز قتلها التاريخية خاصة في مدن وقرى الجنوب وفي مدينة صفاقس، فإن وزنها في العاصمة تونس بدأ بالاهتزاز لاعتبارات كثيرة أولها أن العاصمة هي مركز اللعبة السياسية، وكل الأحزاب تركز عليها وتسخر كل إمكانياتها وعلاقاتها والأموال التي تحصل عليها من هنا وهناك لإظهار تأثيرها وقوتها فيها، ما يجعل التنافس عليها كبيرا.

وفي انتخابات 2019، تراجعت نتائج النهضة بشكل واضح في مدن تونس الكبرى (العاصمة، وبن عروس وأريانة، ومنوبة) حيث تقلص عدد نوابها بالبرلمان في هذه المدن بشكل لافت، في مقابل صعود أسماء عرفت بعدائها للحركة الإسلامية، ويمكن التفسير الأعم في تقلص نفوذ الإسلاميين في العاصمة إلى كونها مركز ثقل شبابيا كبيرا، حيث يتجمع فيها الآلاف من الشباب من أبناء الجهات الداخلية، خاصة ممن أنهوا دراستهم وتخرجوا في

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

تداركت حركة النهضة الإسلامية تراجعها في المناطق الداخلية، وغازت بأغلب الانتخابات الجزئية البلدية التي جرت في ولايات (محافظات) مثل سيدي بوزيد وصفاقس والمهدية، وأخرها فوزها برئاسة محلية السرس من ولاية الكاف.

ويعزو المراقبون هذه النتائج إلى قدرة الحركة تنظيمياً على التحرك في أي وقت قياساً بمنافسيها الذين لا يمتلكون تنظيمات دائمة يمكن أن يلجأوا إليها لخوض الحملات الانتخابية، خاصة أن جهودهم تتوقف مع صدور النتائج ويفترقون في كل اتجاهات، فما يجمعهم هو النقاء الموضوعي ظرفي في لحظة سياسية تحكمها رؤية سياسية ومصالح وعلاقات، على عكس النهضة التي تمتلك هيكلية واضحة منذ تاسيسها في يونيو 1981 وحتى ما قبله.

وهذا أحد أسرار محافظة النهضة خلال الانتخابات الثلاثة الماضية على حجمها في البرلمان بقوة أولي، وسر قدرتها على التجميع في المناسبات الاستعراضية مثل تظاهرة 27 فبراير الماضي. ولا يمكن أن يؤخذ فوزها بأغلبية الانتخابات الجزئية الأخيرة في بعض المحليات على أنه تطور في شعبيتها، وإذابة للجليد مع مجتمع ظل متخوفاً من صعود الإسلاميين للسلطة بفعل تراكم في أخطائهم في عهد بورقيبة وبين علي ولجؤهم إلى العنف لمواجهة خصومهم، حتى وإن كان هذا العنف غير منظم ومتروكاً لـ"تحريير المبادرة" الفردية.

تتقدم النهضة في الجهات لاعتبارات تتعلق بقوتها على الاتصال بالناس وتفرغ الكثير من عناصرها طول الوقت لهذه المهمة مستفيدة من ثقافة تقليدية داخل المناطق الداخلية تعطي اهتماماً أكبر للتدين والتدين وتفترض فيهم النزاهة ونخافة اليد والخوف من الله. ويمكن أن يفسر هذا الأمر إلى حد كبير أسباب محدودة تأثير مجموعات اليسار التونسي في المناطق التقليدية بالرغم من أن اليسار أقدم تاريخياً وممثل في الكثير من المؤسسات والجمعيات الثقافية والاجتماعية، ومكنه موقعه في الاتحاد العام التونسي للشغل من أن يلعب دور المدافع عن الفئات والقطاعات الهشة.

لكن نفوذ الإسلاميين في المناطق الداخلية في تراجع واضح، يقطع النظر عن الفوز في الانتخابات التي وصلت المشاركة فيها إلى نسب متدنية. ويعود السبب المباشر إلى فشل خياراتهم في الحكم ومروديتها على المناطق الداخلية التي ما تزال في وضع سيء خاصة مع اهتراء البنية التحتية التي تم إنجازها في عهد بن علي بعامل الوقت والإهمال الحكومي.